

# ظاهرة «الاحتباس التجاري»(\*) مأزق اقتصادي عربي... يعكّر احتفالات «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» بانضمام عضوها الثامن عشر - الجزائر

نور الدين جوادي (\*\*\*)

قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي في الوادي - الجزائر.

## مقدمة

يوم الفاتح من شهر كانون الثاني/يناير للعام ٢٠٠٩ أودعت الجزائر ملف انضمامها إلى «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، ما يمنحها الرتبة الثامنة عشرة ضمن قائمة «الدول العربية» المنضمة كلياً إلى المنطقة، وهو الحدث الذي بقدر ما أحيأ جدلاً فكرياً حول الخطوة جزائرياً، أثار على مستوى أكثر من صعيد، وفي ما تعلق بـ «المشروع العربي» عموماً، غير قليل من الإشكالات المتعددة الجبهات، بين التساؤل عن «الدواعي الاقتصادية» المبرّرة للمشروع، وصولاً إلى السجال حول «الدوافع السياسية» الداعمة لذلك، ومروراً بالجدل بخصوص آلائها الاجتماعية المنتظرة... إلخ، كل ذلك في انتظار الفصل في قضيتها - أي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - حول ما إذا كانت متطلبات الانضمام إليها وآثارها السلبية القريبة والمتوسطة المدى لمّا لا بد منه، ويسهل تجاوزها تحقيقاً للحلم العربي البعيد المدى، أم أنها آثار مزمنة قد تعجز الكثير من الاقتصاديات العربية ولا سيما الفقيرة منها، عن احتوائها أو مجابقتها.

بعبارة أكثر عمقاً، سوف يتعاضم ملف تلك الإشكالات السابقة التي يفرزها ذلك «المشروع العربي» إلى مستوى «مفارقة اقتصادية» تؤرق راهنه، بقدر ما تبرّرها إحدائيات «الجغرافيا الاقتصادية»، وبقدر ما تدعمها معطيات «السلوك الاقتصادي»، تعكّر احتفالات «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» بانضمام عضوها الثامن عشر - أي الجزائر - ولا سيما

(\*) صياغة العنوان «الاحتباس التجاري»: استوحيناها من ظاهرة «الاحتباس الحراري»، كون الظاهرتين ترتكزان على المبدأ نفسه، والاختلاف الوحيد أن الثانية متعلقة بانحسار حرارة أشعة الشمس داخل غلافنا الجوي بفعل الطبقة العازلة التي ولّدها التلوث الصناعي، والأولى تتعلق بانحسار المبادلات التجارية بين أسوار الجغرافية الاقتصادية تجارياً، وضمن حدود حفنة من السلع الاستراتيجية بنويماً... إلخ.

أنها ظاهرة مزمنة تطرح الكثير من الاستفهامات في ما تعلق منها بحقل «التنظيم» من «الفكر الاقتصادي»، واستراتيجيات «التنظيم» لـ «السياسة الاقتصادية» أو أدوات «التحليل» في ما اختص بها من «الاقتصاد السياسي» لـ «التكامل الاقتصادي». أيضاً كونها، على مستوى الجواهر، تشكّل صفة لـ «منطقة التجارة العربية الحرة»، باعتبارها تعبر عن التناقض الحاد المتشكّل عبر التوافق الزمني بين «خطاب التحرر الفردوسي» الذي يروّج له المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي عبر إصداراته أو من خلال وثائق جامعة الدول العربية التي تصدرها أو تصدر عنها بالتعاون مع عدد غير قليل من المؤسسات العربية الاقتصادية الأخرى، وبين «واقع التجارة العربية البينية المحرّرة» الذي يمكن قراءته (بل والمحاكاة له) من تلك الوثائق الرسمية نفسها، ضمن مشهد من انفصام حاد وتناقض مزمن مع الذات. ففي حين تبشّر إصدارات «المجلس» وغيره، على الدوام بالعلاقة السببية المباشرة بين حدوث «التنمية المستدامة» عربياً وتطبيق سياسات «تحرير التجارة البينية»، تثبت تلك الإصدارات نفسها واقع ما ندعوه بـ: ظاهرة «الاحتباس التجاري».

١ - «الخطاب الفردوسي» الذي يبشر به المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وغيره من المنظمات العربية الاقتصادية يخترق على الدوام كل منشوراتها منذ إرهابات الإعلان عن قيام «منطقة التجارة الحرة» العام ١٩٩٧. ولعل الفكرة الأساس التي يركز عليها خطابه هي: أن «تحرير التجارة العربية البينية» هو المعبر الوحيد أمام «الاقتصاديات العربية» النامية والفقيرة للخروج من النفق المظلم لتدني مستويات «الأداء الاقتصادي»، وأن نظاماً تجارياً عربياً محرراً بالمطلق هو فقط النظام الوحيد القادر على ضمان الأمن والسلام العربيين على كافة الصعد: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية... إلخ.

٢ - «الاحتباس التجاري» الذي نحاجج به كظاهرة تمتلك من الدلائل والتداعيات ما نعتقد أنه يشكّل مأزقاً اقتصادياً بالنسبة إلى «منطقة التجارة العربية»، باعتبارها - أي تلك الدلائل - براهين نرى أن لها الكثير من المقدرّة على تقزيم حجج خطاب «المجلس» وبقية المنظمات العربية حول «فردوس التجارة العربية المحرّرة بئناً» إلى مستوى بازار اقتصادي. كما أن المأزق الأكثر تعقداً بالنسبة إلى «المجلس» وغيره هو أننا سوف نستقري الظاهرة - أي الاحتباس التجاري - ونحاجج لها إحصائياً من البيانات الجبرية المتواجدة ضمن «التقرير الاقتصادي العربي الموحد»<sup>(١)</sup>، وبالتحديد منه نسخته لعام ٢٠٠٨.

## أولاً: جيران في «عالم عربي بلا جغرافيا اقتصادية»

وظيفياً، شكّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، منذ أن كُلف رسمياً بمهمة الإشراف العام عن مسارات إقامة «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، بمقتضى القرار الصادر عن «القمة العربية» في اجتماعها أيام ٢١ إلى ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ في القاهرة، آلة

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد يصدر سنوياً عن صندوق النقد العربي بالتنسيق مع: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنتاج الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

الحرب العربية الراهنة ضد «السياسة الحمائية العربية البيئية». وبفعل حزم الأدوات والسياسات التي أقرها وانتهجتها خلال العقود الماضية، نجح بامتياز في الاجتثاث الكامل لما يربو على أغلبية الآليات الحمائية المعلنة على الأقل عربياً، ومن ثم إعادة تصميم «التجارة العربية» ضمن مشهد جديد يختلف كثيراً عما سبقه. فلقد أصبحنا نعيش اليوم عربياً في ما يمكن أن يوصف بـ: «جيران في عالم واحد»<sup>(٢)</sup> عربي بلا «جغرافيا اقتصادية» بفعل «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى».

تاريخياً، كانت البداية شهر أيلول/سبتمبر للعام ١٩٩٥، عندما أصدر «المجلس» قراره بإعداد مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تسيير وتنمية «التبادل التجاري» بين الاقتصاديات العربية بمرتجى إقامة «منطقة تجارة حرة»<sup>(٣)</sup> عربية تتدفق ضمنها «السلع العربية المنشأ»<sup>(٤)</sup> بين الدول الأعضاء دون تمييز تجاري. ولكن رسمياً، يعتبر يوم ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧ لحظة الفصل الزمنية التي اعتمدها المشروع عبر القرار الرقم (١٣١٧) الذي نصّ على قيام «منطقة تجارة حرة عربية كبرى» بحلول يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، يتم ضمنها التحرير الكامل للتجارة البيئية السلعية العربية عبر جدول زمني بعشر سنوات ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وبتقليص تدريجي للحواجز الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة ١٠ بالمئة كل سنة من تلكم التي كانت سائدة حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. غير أنه بحلول الألفية الثالثة، وبالضبط يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وخلال دورة «المجلس» العادية الثامنة والستين، وبقراره الرقم (١/١٤١٧)، تم التوافق بين أعضاء «المجلس» على تقريب ذلك الموعد - أي موعد الإلغاء الكلي للحواجز التجارية - من بدايات العام ٢٠٠٨، كما كان متفقاً عليه، إلى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وفق التدرج الذي بدأ عام ١٩٩٨ بنسبة ١٠ بالمئة سنوياً، لُتُرفَع النسبة منذ ذلك إلى ٢٠ بالمئة كل سنة حتى تصل إلى الصفر مع دخول العام ٢٠٠٥.

إحصائياً، أشارت البيانات الرسمية إلى أنه مع حلول العام ٢٠٠٤، وعلى إثر القرار الرقم

(٢) هذه العبارة مستوحاة من عنوان التقرير الذي أعده ٢٨ مختصاً وخبيراً من جنسيات مختلفة، وبتوجهات متنوعة تجمعوا في ما أصبح يعرف بـ «لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي»، وقد ترجم هذا التقرير إلى اللغة العربية بالعنوان الوارد أعلاه. انظر: لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، جيران في عالم واحد: نص تقرير لجنة «إدارة شؤون المجتمع العالمي»، ترجمة مجموعة من المترجمين؛ مراجعة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة؛ ٢٠١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥).

(٣) على مستوى الفاموس الاقتصادي، تعبّر «منطقة تجارة حرة» نظرياً عن أدنى مستويات نظرية «التكامل الاقتصادي»، باعتبار أنها اتفاق تجاري متعدد الأطراف تلجأ ضمنه الاقتصاديات الأعضاء إلى إلغاء الحواجز التجارية البيئية تدريجياً أمام تدفق السلع فقط (أو ما يدعى بـ «التكامل الضحل»)، ولا تقتضي بالضرورة إلغاء العوائق أمام انتقال الأشخاص أو الخدمات... إلخ (أو ما يعرف بـ «التكامل العميق»)، كما تحتفظ كل دولة بتعريفاته الجمركية تجاه البلدان غير الأعضاء.

(٤) تعتبر السلعة عربية المنشأ عندما لا تقل «القيمة المضافة» الناشئة عن إنتاجها في الدولة العربية الطرف في المنطقة التجارية الحرة عن ٤٠ بالمئة من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها (الباحث). للتفصيل حول كيفية حساب «قاعدة المنشأ» العربية، تصفح موقع الجامعة العربية، < http://www.arableagueonline.org >.

(١٤٣١) الصادر عن «المجلس» بتاريخ ٣١ شباط/فبراير ٢٠٠٣، انخفض معدل الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بما لا يقل عن نسبة ٨٠ بالمئة عما كان عليه في نهايات العام ١٩٩٧، ما يعني اقتصادياً أن الطريق تجاه «منطقة التجارة الحرة» قد لامس الاكتمال، ولا سيما أن عدد الدول الأعضاء في المنطقة بلغ ثماني عشرة دولة بدخول العام الراهن، وهي: العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، والكويت، وسلطنة عُمان، والأردن، واليمن، وسورية، والعراق، ولبنان، وفلسطين، ومصر، والسودان، وليبيا، وتونس، والمغرب، والجزائر. وما تزال بقية الدول في مساراتها لاستكمال ملفات انضمامها، وهي: جيبوتي، والصومال، وجزر القمر، وموريتانيا<sup>(٥)</sup>.

## ثانياً: صلف<sup>(٦)</sup> الـ «غافتا»<sup>(٧)</sup> وأعراض «الاحتباس التجاري»

على مستوى السياسة الاقتصادية، قد لا نستطيع تجاوز حقيقة كون «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» تمكّنت من تحقيق تلك الطفرة بالفعل - أي تحويل الاقتصاديات العربية إلى جيران في منطقة تجارية بلا جغرافيا اقتصادية - وأنها استطاعت إلغاء المكانة التاريخية المميّزة التي حظيت بها لقرون خطوط الطول ودوائر العرض في تحديد حدود «النفوذ الاقتصادي» للدول العربية في ما بينها، وفي ما بينها وبين بقية دول العالم، لتتمكن أخيراً من نسف تقسيمات «الطبوغرافيا التجارية»، ومن ثم إحالة «السياسة الحمائية» إلى حالة من «التقاعد» عربياً على الأقل. بقدر كل ذلك، من الجلي أن نظامها التجاري الجديد قد فشل في تحقيق الكثير ممّا يروّج له على أنه وضع من أجله، (وهو يفشل) بفعل الأسواق العظيمة التي يُحتبس بمقتضاها الشطر الأعظم من «التجارة العربية» ضمنها (وهو ما ندعوه بـ: «الاحتباس التجاري»)، ليطفو للعيان صلف «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الغافتا» بين متناقضين هما: «التحرر» و«الاحتباس» بين «خطاب» مروّج ذي طابع فردوسي شعاره «التحرر: تجارة عربية بلا حدود = التنمية المستدامة» وواقع ملموس سمته الأساس «الاحتباس: تجارة عربية محتبسة على أكثر من صعيد».

وقد تساءل سمير أمين في بدايات طرحه، وعلى رغم قوة قوميته العربية، ومنذ عقودٍ سبقت الكلام على منطقة عربية للتجارة الحرة (ونعتقد أنه ما يزال يتساءل) عن الوضع العربي، قائلاً<sup>(٨)</sup>: هل يمكن الكلام على اقتصاد عربي؟... وأجاب: لا يشكّل العالم العربي، لا وحدة

(٥) نشير فقط إلى أن موريتانيا صادقت على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري العربي.

(٦) يقصد بمفردة «الصلف» لغةً: كثرة الكلام حول ادعاء المقدرة. وقد استحضرتنا هنا باعتبار أن «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، في الوقت نفسه الذي يعجّ فيه خطاب التبشير لها بالكثير حول ما يمكن أن تفعله، وأن تحققه للدول العربية الفقيرة، يزدحم واقعا بالكثير من المشاهد السلبية التي تبرهن أن هذا المشروع يطرح الكثير من التساؤلات حوله.

(٧) الـ «غافتا» هو النطق العربي المباشر للمختصر الإنكليزي (GAFTA)، والمركب بانتقاء الحروف الأولى من الترجمة الإنكليزية لعبارة «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» (Greater Arab Free Trade Area).

(٨) سمير أمين، الاقتصاد العربي المعاصر، تعريب غسان إدريس (بيروت: دار الحقائق، ١٩٨٤)، ص ٧.

اقتصادية، ولا وحدة سياسية... ومن الصعب ضمن هذه الظروف الكلام على اقتصاد عربي بشكل دقيق. ولا يمكن أبداً إلا الكلام على اقتصاد المنطقة العربية من العالم.

وعلى رغم أن كلام سمير أمين كان قبل قيام «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، إلا أننا نعتقد أنه صالح كإسقاط تاريخي على الوضع الراهن، خاصة عند استحضاره للتمهيد لظاهرة مثل التي نحن بصدد الحديث حولها - أي الاحتباس التجاري - والتبرير لأعراضها إحصائياً من بيانات «المنطقة» ذاتها، بمرتجى تشخيص الفجوة بين واقع «التجارة العربية البينية المحرزة» التي أشرف «المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي» على إعداد خرائطها التجارية، وخطاب «عروبة التجارة» المرتكز على الترويج لفضائل وآلاء «تحرير التجارة العربية البينية».

وبالركون إلى قوة حجة المعلومة الإحصائية، وبوصف عددي ملخص سوف نستخلصه من «التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨» الذي صدر عن «صندوق النقد العربي» منذ أيام، يمكن عرض ذلك المشهد المشوّه والاستدلال عليه بسهولة، مع التأكيد أنه مشهد عربي معقّد لـ «تجارة عربية محتبسة» يأخذ عدة مستويات من خلال حزم من جملة مؤشرات، نعتقد أن أهمها يمكن تكثيفه ضمن جملة الأعراض التالية:

## ١ - العرض الأول: «الاحتباس الجيو - تجاري»

تحليل «خارطة التجارة العربية» الراهنة من حيث تتبع المعابر الجغرافية للتصدير والاستيراد، يعكس بشكله العام حقيقة مفزعة حول المشهد المشوّه وغير المتزن لـ «التجارة العربية»، مفاده أن هناك حالة من «احتباس» جغرافي مزمن (أو حالة «استقطاب»<sup>(٩)</sup>) لتدفقاتها داخل أسوار الحدود الجغرافية لـ «التجارة الجوارية» المباشرة من ناحية (وهو ما ندعوه بـ «الاحتباس الجوّاري»)، أو باتجاه الاقتصاديات غير العربية من ناحية ثانية (وهو ما ندعوه بـ «الاحتباس الخارجي»)، والإحصائيات الرسمية وغير الرسمية، بكافة مصادرها، تثبت ذلك بشكل مباشر، ليبقى واقع هيكل اتجاه الصادرات وبنية مصادر الواردات السلعية للاقتصاديات العربية يصنع على الدوام «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، ويفرغ خطابها النظري المرتكز على أثري «تحويل التجارة» و«خلق التجارة»، باعتبار أن الأثرين منعدمان عربياً.

### أ - «الاحتباس الجوّاري»

نظرياً، واستناداً إلى الكثير من التجارب الميدانية القائمة حالياً، يعتبر التقارب والالتحام الجغرافيان من أهم المقومات التي تستند إليها (واستندت عليها) أطروحات «التكامل

(٩) هنالك بعض الاقتصاديين من يسمّي هذه الظاهرة بـ «الاستقطاب». انظر مثلاً، بعض مؤلفات سمير أمين. وانظر أيضاً: موله عبد الله، «التكامل الاقتصادي الجديد: الثابت والمتغير مع إشارة خاصة إلى الحالة العربية»، المستقبل العربي، السنة ٢٥، العدد ٢٧٩ (أيار/مايو ٢٠٠٢)، ص ٢٨.

الاقتصادي». لكن، في ما يتعلق باقتصاديات «المنطقة العربية» نفى أمام مفارقة (كالعادة) حوّلت ذلك المقوم الجيو - اقتصادي إلى خلل تجاري؛ ف التقرير الاقتصادي العربي الموحد ذكر بالحرف، في إشارة إلى أن الظاهرة مزمنة ومرتبطة عضويًا بالتاريخ العربي، أنه لم يطرأ تغيير كبير يذكر في اتجاهات التجارة البينية العربية في العام ٢٠٠٧، حيث احتسب معظم «التبادل التجاري البيني» بشكل عام في دول عربية متجاورة جغرافياً<sup>(١٠)</sup>: فصادرات دولة قطر مثلاً احتسبت جوارياً مع دولة مجاورة واحدة، هي الإمارات العربية المتحدة بنسبة بلغت ٦٢ بالمئة من صادراتها البينية.

والمشكلة أن هذا «الاحتباس الجوّاري» العربي لا تبرّره حتى «الجغرافيا الاقتصادية»، باعتبار أن دولة البحرين التي ليست في منأى جغرافي مقارنة بالإمارات العربية المتحدة، لم تتجاوز صادرات قطر البينية إليها حدود ٤ بالمئة. وفي الناحية الثانية من «المنطقة العربية»، لم تسلم صادرات تونس مثلاً من ذلك، كون أكثر من ٥٠ بالمئة منها تركّزت جوارياً مع ليبيا، في حين لم تسلم الجزائر سوى ما لا يزيد على ٢٠ بالمئة، ولم يتجاوز حظ موريتانيا من ذلك عتبة الـ ١ بالمئة... إلخ.

وعلى صعيد «الواردات البينية»، فالوضع لا يختلف كثيراً، فقد تركّزت واردات سلطنة عُمان البينية مثلاً جوارياً مع الإمارات المتحدة بنسبة لامست ٧٢ بالمئة، في حين بلغت واردات الأردن من السعودية ومصر ٢٩ بالمئة لكل منهما، وتخطّت واردات مصر البينية من السعودية حدود الـ ٤٦ بالمئة، ولم تتجاوز عتبة الـ ٣ بالمئة من لبنان أو من سورية... إلخ<sup>(١١)</sup>.

وضمن ملف هذا «الاحتباس الجيو - تجاري الجوّاري»، قد لا يمكن تجاوز قضية «مجلس التعاون الخليجي»، وتحديدًا منه «السوق الخليجية الموحدة» التي أُعلن قيامها بداية العام ٢٠٠٨، والتي بقدر ما تُعتبر من الناحية الاقتصادية تجربة عربية رائدة طمست النظرة الدونية تجاه الشعوب العربية، أحدثت شرحاً كبيراً في خطاب «الوحدة العربية» عموماً، وركّزت من معدلات «الاحتباس الجوّاري» إلى الذروة. فقد تحوّلت المنطقة الخليجية إلى «دوامة تجارية» تحبس ضمنها أكثر من ٧٠ بالمئة من «التجارة الخليجية» كاقطاع من إجمالي «التجارة العربية»، ما يعني أن نصيب البقية من الاقتصاديات الأعضاء في «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» لن يكون سوى ثلث التجارة الخليجية، باعتبار أن الثلثين الآخرين محتبسان في ما بين الاقتصاديات الستة، في ما يمكن تسميته بـ «الاحتباس الجوّاري المُركّز».

## ب - «الاحتباس الخارجي»

عند هذا المستوى، المشكل أكثر عمقاً من الطرح السابق، باعتباره يستمد جذوره من غير

(١٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٨)، الإحصائيات، ص ١٤٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٦٣.

قليل من الأسس التاريخية<sup>(١٢)</sup>، والاقتصادية<sup>(١٣)</sup>، والسياسية... إلخ، نجد أن «التجارة العربية» محتبسة خارجياً بشكل مزمن وخطير بنسبة تتجاوز في أدنى مستوياتها الـ ٩٠ بالمئة، باعتبار أن «التجارة الخارجية العربية» (بالنسبة إلى الاقتصادات العربية منفردة أو مجتمعة) محتبسة جيو- تجارياً مع أوروبا، وأمريكا، وآسيا، ناسفةً بذلك القواعد النظرية التي يركز إليها مصممو «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى».

إحصائياً، لم ينخفض إجمالي «الصادرات العربية» إلى خارج المنطقة العربية منذ العام ٢٠٠٣ (وما قبله) إلى ما دون عتبة الـ ٩٠ بالمئة، كما أوردنا سابقاً، وكذلك الوضع بالنسبة إلى إجمالي «الواردات العربية». ويتعقد الوضع باطراد عندما يذكر التقرير أن «قيمة الصادرات العربية» مع تلك الأطراف الخارجية قد نمت خلال العام ٢٠٠٧ بما لا يقل عن ٧٠ بالمئة، في حين انخفضت الصادرات البينية العربية من ٨,٥ بالمئة خلال العام ٢٠٠٦ إلى ٨,٣ بالمئة خلال العام ٢٠٠٧، فأين هو أثر «تحويل التجارة»؟

### الجدول الرقم (١)

#### اتجاه التجارة العربية (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦) (بالنسبة المئوية)

إجمالي الواردات العربية		إجمالي الصادرات العربية						
٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
١٣,٣	١٢,٤	١٠,٨	١٠,٧	٨,٥	٧,٧	٨,٧	٨,٢	تجاه الدول العربية
٨٦,٧	٨٧,٦	٨٩,٢	٨٩,٣	٩١,٥	٩٢,٣	٩١,٣	٩١,٨	تجاه الأطراف الخارجية

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٨)، ص ١٤٤.

والمشكلة أن التقرير العربي يتمادى في تأكيد الظاهرة، عندما يصف تلك الأطراف التجارية الخارجية بـ «الشركاء الرئيسيين» دون أية تحفظات في التسمية، ليطرح السؤال نفسه عربياً: إذا كنا نمتلك شركاء رئيسيين، فلماذا البحث عن شركاء عرب هامشيين؟

### ٢ - العرض الثاني: «الاحتباس البنيوي»

على مستوى سطح بنية «سلة السلع العربية» الموجهة إلى التصدير، المشهد مزعج اقتصادياً، فـ «الوقود المعدني»، كما أورد التقرير، يتبوأ المرتبة الأولى في بنية الصادرات العربية الخارجية بثلاثة أرباع قيمتها، بل وارتفعت قيمته فيها من حدود ٦٩ بالمئة خلال العام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ٧٥ بالمئة خلال العام ٢٠٠٧.

(١٢) بفعل الفترة الاستعمارية، التي ورثت الاقتصادات العربية تبعية اقتصادية مختلفة تجاه الدول التي استعمرتها.  
(١٣) نتاج الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف التي انخرطت فيها الاقتصادات العربية منفردة، مثل عقد مشروع الشراكة الأورو - متوسطي.

الجدول الرقم (٢)  
نسبة بعض السلع في البنية السلعية للصادرات الخارجية العربية  
(٢٠٠٣ - ٢٠٠٦) (بالمئة)

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٧٥,١	٧٤,٧	٧١,٠	٦٩,٩	الوقود المعدني
١١,٨	١٢,٨	١٤,٢	١٥,٥	المصنوعات
٢,٤	٢,٨	٣,١	٣,٦	الأغذية والمشروبات

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٤٦.

والمشهد يعكس صورة واضحة عن الوضعية الإقصائية التي تعانيها «الاقتصاديات العربية» كطرف منخرط في «النظام التجاري العالمي» من زاويته الإيجابية، وذلك في ما يتعلق بتصدير «السلع الصناعية» التي لم تتجاوز حصتها الـ ١١ بالمئة من إجمالي «الصادرات العربية» للعام ٢٠٠٦، بل انخفضت مقارنةً بـ ١٥,٥ بالمئة خلال العام ٢٠٠٣، وهي في تدهور، كما يوضح الجدول الرقم (٢). والأكثر من ذلك أن تلك «السلع الصناعية» تشكّل ما يقارب ثلث واردات الاقتصاديات العربية، وأنه إذا ما أضيفت إليها الواردات من «الآلات ومعدات النقل» تصل النسبة إلى ما يفوق الـ ٧٥ بالمئة، فأين هي «الصناعة العربية» التي ألغيت أمام تدفقها الحواجز الجمركية والرسوم غير الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ضمن «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، أملاً في تسهيل تسويقها عربياً؟

وضمن سياق تحليلي ثانٍ، قد لا نحتاج إلى الكثير من الحجج للقول إن هذا «الاحتباس البنيوي» الماكن على بنية «السلة العربية»، ينحدر من كونه مشكلاً عربياً، إلى مستوى مأزق اقتصادي يرهق كاهل الكثير من الاقتصاديات العربية الأحادية التصدير؛ فأكثر من ٩٠ بالمئة من صادرات الجزائر مثلاً محتبسة بنيوياً ضمن المحروقات، وما لا يقل عن ذلك إلا قليلاً في ما يتعلق بالسعودية أو ليبيا... إلخ.

الجدول الرقم (٣)  
نسبة المصنوعات وآلات ومعدات النقل في البنية السلعية  
للواردات الخارجية العربية (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦) (بالمئة)

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٢٧,٥	٢٧,٥	٢٨,٦	٢٨,٣	المصنوعات
٣٨,٤	٣٦,٤	٣٦,٩	٣٦,٤	الآلات ومعدات النقل

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٤٦.

وعلى مستوى التحليل النقدي، شكّل هذا الاحتباس أداة دقيقة لإبطال الكثير من خطابات الربط بين معدلات نمو «التجارة الخارجية» ومساعي تحريرها عربياً. وهذا التحليل بقدر ما يتبناه مناهضو المشروع العربي، يقرّ به «التقرير الاقتصادي العربي الموحد» نفسه؛ ففي مقدمة فصله الثامن المخصّص لـ «التجارة الخارجية العربية»، كتب معدّو التقرير أن التجارة الخارجية الإجمالية العربية حققت معدل نمو مرتفعاً للعام الخامس على التوالي، ولا يرجع ذلك إلى أثر تحويل التجارة أو خلقها بفعل سريان منطقة التجارة الحرة، بل يرجع إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية الناجم عن الزيادة المطردة في الأسعار العالمية في للنفط (أي أن سبب الارتفاع سبب خارجي). . . . كما نمت الواردات العربية الإجمالية بمعدل يربو على ضعف معدل نمو الصادرات، جراء ارتفاع أسعار السلع الغذائية والسلع والوسطية عالمياً. كما ساهم في ارتفاع قيمة الواردات ارتفاع أسعار صرف معظم العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي، ممّا أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات، وخاصة في الدول العربية المثبتة عملاتها مقابل الدولار<sup>(١٤)</sup>.

#### الجدول الرقم (٤)

متوسطات الأسعار الشهرية لـ «سلة أوبك» النفطية خلال العام ٢٠٠٨ (دولار أمريكي)

الشهر	متوسط السعر
كانون الثاني/يناير	٨٨,٣٥
شباط/فبراير	٩٠,٦٤
آذار/مارس	٩٩,٠٣
نيسان/أبريل	١٠٥,١٦
أيار/مايو	١١٩,٣٩
حزيران/يونيو	١٢٨,٣٣
تموز/يوليو	١٣١,٢٢
آب/أغسطس	١١٢,٤١

< <http://www.opec.org> > .

المصدر:

ومّمّا تقدم، يتضح أن هذا «الاحتباس البنوي» يثبت أن «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» خصوصاً، والجهود الإنمائية العربية عموماً، كانت، وما تزال، قاصرة إلى حدّ بعيد عن تحقيق الحدّ الأدنى ممّا تروّج له على أنها تعمل من أجله، ولا سيما ما تعلق منها بـ «خلق التجارة» و«دعم التنمية»، باعتبار أنها لم تستطع إحداث أية مستويات تذكر على مستوى تحسين «البنية الإنتاجية العربية».

وعلى مستوى عمق بنية «سلة السلع العربية» الموجهة إلى التصدير بينياً، الوضع أكثر تعقداً، فباستحضار أصول «قاعدة المنشأ» المتفق عليها عربياً يتصاعد المشهد إلى مستوى

(١٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨، ص ١٤١.

«كارثة اقتصادية»، كون أنه حتى الـ ٨ بالمئة التي تمثلها التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة العربية الخارجية، وتحديداً منها ما تعلق بالصادرات الصناعية، محتبسة بنويماً في خدمة الاقتصادات غير العربية. فالصناعة عموماً تجنس عربياً بقيمة مضافة ٤٠ بالمئة فقط، وتمنح «الصناعات التجميعية» ذلك بـ ٢٠ بالمئة فقط، لأنه لا يمكن العثور على منتج عربي بأقل من تركيز ٦٠ بالمئة أو ٨٠ بالمئة أجنبياً، ما يعني أننا عبر «منطقة التجارة العربية الحرة» ضمن وضع لا يتجاوز وصفه اقتصادياً بحالة من «توسيع سوق استهلاك صناعات الدول الصناعية التي تموننا»، فيما أن جلّ الاقتصادات العربية تعتبر المستهلك الأساس للسلع الأجنبية النهائية ونصف المصنّعة... إلخ، ولأن الـ ٤٠ بالمئة والـ ٢٠ بالمئة المطلوبتين كميّار للمنشأ الصناعي العربي يمكن تجميعهما عبر عناصر سطحية في الدورة الإنتاجية (كالإيجار، والأجور، وتكاليف التحليل المخبرية، ورسوم التأمين، ونفقات الكهرباء والماء... إلخ)، فإن إلغاء الحواجز التجارية أمام تلك المنتجات ما هو إلا تمديد لتنافسيتها الدولية، وتوسيع لرقعة استهلاكها تحت وطأة المعاملة العربية غير التفضيلية التي تقتضيها قواعد «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى».

### ٣ - العرض الثالث: «الاحتباس الهيكلي»

يمكننا أن نلاحظ من خلال التحليل الهيكلي لـ «سلّة الصادرات العربية» ما ندعوه بـ «الاحتباس الهيكلي» المتشكّل عبر تقاطع ظاهرتين متناقضتين: «التماثل» و«التنافر» الحادين.

فمن ناحية، ليس لدى بعض الاقتصادات العربية الفقيرة أصلاً هياكل إنتاجية أو بنى صناعية تذكر قد توفر الحد الأدنى من الحاجيات الداخلية (مثل الصومال أو السودان)، فما بالك بالتجارة الخارجية، في حين قطع الكثير من بقية الاقتصادات العربية أشواطاً لا بأس بها على مستوى القطاعات الإنتاجية (مثل تونس)، وغير قليل من البقية تجاوز «الصناعة» إلى «ما بعد الصناعة» دون صناعة (مثل الاقتصادات الخليجية). وهذا «التطور اللامتكافي»<sup>(١٥)</sup> هو «التنافر الحاد» الذي يثقل كاهل المشروع العربي بشدّة، كونه يجعل الرؤى مختلفة، بل ومتضاربة حول المشروع، على رغم معدلات التنازل العالية التي يبديها الكثير من الاقتصادات العربية المتقدمة في ما يمكن أن يدعى «معدل التكيف الدولي العربي البيني»، التي - أي تلك التنازلات - بقدر ما يشاد بها إنسانياً أو سياسياً... إلخ، تشير الكثير من الاستفهامات، بل والتحفظات اقتصادياً.

أيضاً، وعلى رغم أن هنالك من يرى أن مثل هذا التفاوت ليس عائقاً مستعصياً، بقدر ما هو تحدٍ يتوجب على البلدان العربية أن ترفعه من خلال تفكير استراتيجي<sup>(١٦)</sup>، إلا أننا نعتقد أن

(١٥) العبارة مستوحاة من عنوان كتاب: سمير أمين، التطور اللامتكافي: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠).

(١٦) انظر مثلاً، موله عبد الله، «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الإمتحان الأخير لتجاوز العصبية»، المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٦٢ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)، ص ٦٦.

«التفكير الاقتصادي» منفصل، ولا يتطابق بالضرورة مع «الفكر القومي» أو «الرؤية الجهوية»، مع إباحة القول بإمكانية تقاطعه معهما.

من ناحية ثانية، هيكل «الصادرات العربية» محتبس ضمن المنتج نفسه، بمعنى أن هنالك توازياً أو تماثلاً على مستوى هياكل الإنتاج العربية، وهو ما يطرح التساؤل حاداً حول: لماذا «منطقة تجارة حرة» بين مجموعة اقتصادية متماثلة البنية التصديرية؟

وعلى رغم أن هنالك الكثير ممّن يقف في الاتجاه المعاكس، مناهضاً لطرحنا السابق القائم على أساس اعتبار تماثل البنية التصديرية (أو ما ندعوه «الاحتباس الهيكلي»، وما يُدعى «توازي هياكل الإنتاج») عائقاً، ويرون أنه يمكن تحويل ذلك من «عائق تكاملي» إلى «ميزة قطرية» يقوم عليها مشروع تكامل اقتصادي متين وقوي على أساس، إما ما يعرف بـ «تكامل الأنشطة»، وذلك من خلال تقسيم العملية الإنتاجية الواحدة - وعلى المستوى الدولي أو الإقليمي عربياً - إلى عدة عمليات (أو مهام) تنجز في مواقع أو دول عديدة<sup>(١٧)</sup>، أو على أساس ما يدعى «التكامل داخل الفروع». وهم يستدلون في التبرير لرؤاهم بمثال أن الاقتصاديات المتقدمة حققت تجارب تكاملية اقتصادية ناجحة، ونسبة تلك المبادلات - أي المبادلات المتماثلة - بينها لامست عتبة الـ ٥٠ بالمئة من تجارتها الدولية<sup>(١٨)</sup>.

نقول، على رغم ذلك، فإننا نرى أن ذلك «التأصيل النظري» المدعم بغير قليل من التجارب الميدانية المستوحاة من «الاقتصاديات الصناعية»، وبقدر معدلات الصحة التي يتضمّنها، غير صالح للإسقاط عربياً، لسببين مركزيين هما: أولاً، أن تلك الاقتصاديات المتقدمة التي احتجّ بها امتلكت أجزاءً لفروع إنتاجية مكتملة البناء، وقابلة للتكامل مع بعضها البعض (بل فرضت ذلك). وثانياً، لأنه، وفي المقابل، تلك الأجزاء عربياً غير مكتملة. هذا، وإن وجدت، فإنها ما تزال إما في مراحلها الجنينية أو مشوّهة، أو أنها تحت سيطرة الشركات الأجنبية... إلخ. وعليه، وبشكل عام، نعتقد أن هنالك بوناً شاسعاً بين نموذج «التكامل التكاملي» الذي يمثله نمط «الاقتصاديات المتقدمة» في ما بينها أو مع غيرها، ونسق «التكامل الاتكالي» الذي تمثله «النسخة العربية» لنظرية «التكامل الاقتصادي».

## خاتمة

قبل إنهاء الدراسة، نرى أهمية الإشارة إلى موضوع الخطأ الفادح الذي يقترفه على الدوام الكثير من أنصار «التجارة الحرة»، في ما يتعلق بتفسيرات توليفة «التجارة/ التنمية» وطرحها ضمن أطروحة تتعلق بالتبشير لوجود علاقة سببية متينة، عضوية ومباشرة، بين التحرير المطلق لـ «التجارة الخارجية» وارتفاع معدل «التنمية الاقتصادية»، بما معناه أن رفع معدل

(١٧) حول «أطروحة تكامل الأنشطة»، انظر: عبد الله، «التكامل الاقتصادي الجديد: الثابت والمتغير مع إشارة خاصة إلى الحالة العربية»، ص ٣٥.

(١٨) عبد الله، «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الإمتحان الأخير لتجاوز العصبية»، ص ٦٦.

«الانفتاح التجاري» بشكل عام مع العالم الخارجي - دولياً أو إقليمياً - عبر آليات الإلغاء الطوعي للحواجز الحمائية (التي أمست عائقاً للتنمية!؟) سوف يؤدي فعلاً إلى الخير الوفير الذي سوف يعمّ الجميع دون استثناء، ف«التجارة الخارجية»، بحسب معتنقي هذه الرؤية، هي المحرك الأوحد لخلق معدلات «النمو»، وإن تحريرها هو القاطرة الأكثر نجاعةً في تحويل «التنمية» إلى المناطق الأقل تطوراً.

إبستيمولوجياً، ودون أية مباطلة، من الواضح أنه يغلب على الظن أن أولئك الدعاة هم إما لا يفقهون التاريخ جيداً، وإما يتجاهلون ما يعلمون منه، فخطابهم ذلك فلسفة داحضة، وفقه مضلل للحقائق، للتاريخ ما يقول فيهما، كونها رؤية فاسدة أثبت الماضي أنها تجاهلت:

١- أن أدوات «السياسة الحمائية» هي التي ساعدت مجمل «الدول الصناعية المتقدمة» على استكمال مهامها التاريخية في تكملة البناء الاقتصادي والاجتماعي... إلخ لأسواقها الوطنية، وأن «سياسة حرية التجارة الخارجية»، يثبت التأريخ الاقتصادي أنها لم تكن ذات جدوى حتى بالنسبة إلى أكبر الدول تصنيعاً في أوروبا وأمريكا... إلخ، فما بالك ب«الدول الهشة» أو «الاقتصاديات الرخوة» من مثل «الاقتصاديات العربية».

٢- أن توسع «التجارة الخارجية» جاء نتيجة لـ «النمو الاقتصادي» الذي ساهمت في تعاضمه أدوات «السياسة الحمائية» وغيرها عبر حضانة المنتجات المحلية، على عكس مضامين الخطاب الراهن بكون توسع «التجارة الخارجية» وتحريرها طوعياً سوف يكونان سبباً لرفع معدلات «النمو الاقتصادي» وتحسين وضع «التنمية الاجتماعية».

٣- أن هنالك فرقاً بين خلع أبواب «الميزان التجاري» بين حزمة من اقتصاديات مكتملة البناء الداخلي، وبحاجة إلى دعم «تكامل تكاملي» خارجي، والتحرير الذي يحدث بين اقتصاديات، كالاقتصاديات العربية: رخوة الهيكل الاقتصادي، متمثلة البنية الصناعية، متنافرة التركيبة التجارية والرؤى المستقبلية، ولا تمتلك سياساتها الاقتصادية الحد الأدنى من مؤشرات الإنذار، ناهيك عن أدوات اقتناص العائد أو احتواء وتجاوز الخطر.

وأخيراً، نعتقد أنه يجدر التأكيد أننا لا نقصد من إثارة النقاش السابق حول «الاحتباس التجاري»، الذي نرى بوجوده، كخلل يورق «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، دعم التيار المناهض للمشروع العربي أو التقليص من حجج تيار الموالاتة، أو من أهمية العائد المنتظر من مشروع «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، بقدر ما نودّ عبر ذلك تشخيص بعض الأعطاب ووضعها على السطح لتسهيل رؤيتها. أيضاً نأمل من خلال ذلك إضفاء القليل من العقلانية تجاه مثل هذه القضايا الاقتصادية الاستراتيجية ■